2015

REVUE DE PRESSE

MINISTER E DES FINANCES
CELLULE DE TRAITEMENT DU RENSEIGNEMENT FINENCIER

Revue n 10

MF
CTRF
01/10/2015

النهار الجزائرية

2015/10/05

التماس تأييد الأحكام في ملف اختلاس قرابة 3 ملايير من بنك «BDL» وكالة عميروش في العاصمة

مثل المدير العام للصندوق الوطني للسكن «ج.ن»، أحد المتهمين بإجراء 48 عملية سحب من دون رصيد بإمضاءات مزورة لاختلاس مليارين و700 مليون سنتيم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BDL» وكالة عميروش في الجزائر العاصمة، أمام الغرفة الجزائية لدى مجلس قضاء العاصمة، منكرا الوقائع المنسوبة إليه وتمسك بنفس التصريحات التي أدلى بها خلال مراحل التحقيق، موجها أصابع الاتهام للمتهمة «ب.ع» بأنها من أعدت ملفا وهميا بإمضاءات مزورة وفتحت حساب بنكي للصندوق «BDL» وكالة «عميروش» من دون علمه هو والإدارة، مستغلة وظيفتها كمديرة للمالية والمحاسبة لتقليد إمضاءاته في ستة صكوك باسمه -حسبه- لفتح هذا الحساب.

من جهتها المتهمة «ب.ع» اعترفت بأنها هي من فتحت الحساب البنكي للصندوق بتواطؤ مع زميلتها في البنك «ن.س» واستغلت فوائده المقدرة بـ 27 مليون دج لأغراض شخصية، حيث ضبط بمسكن «ن.س» دفتر صكوك خاص بهذا الحساب البنكي، إضافة إلى نماذج أوامر بالدفع باسم الصندوق لكنها نفت علمها من كان يمضي على الصكوك على اعتبار -حسب أقوالها- أن مديرتها «ب.ع» هي من كانت تجلبها وهي ممضاة، مضيفة في السياق ذاته، بأنهما من فتحتا الحساب البنكي للصندوق الوطني للسكن وحولتا الفوائد على الأموال المودعة لهذا الحساب وبعد عدة عمليات سحب تقتسمان الأموال مناصفة بينهما لاستغلالها لأغراض شخصية.

وتعود وقائع القضية إثر مراسلة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة «عميروش» عام 2011، الصندوق الوطني للسكن الخاص بمشاريع السكن الاجتماعي لتمكينه من معلومات وتقرير مفصل حول مصير الحساب الذي فتحه بوكالة «عميروش» ولم يتم استغلاله مجددا، وأودعت شكوى في البداية ضد مجهول بعد إيفاد لجنة تحقيق واكتشاف المفتشين انعدام أي أثر للحساب في السجلات الرسمية، لكن التحقيقات المنجزة أثبتت ضلوع مديرة المالية والمحاسبة «ب.ع» والمكلفة بالدراسات «ن.س» والمدير العام للصندوق الوطني للسكن خلال الفترة الممتدة ما بين 1994-2009، في عملية اختلاس 27 مليون دج. وعليه التمس النائب العام تأييد الأحكام الابتدائية القاضية بتبرئة المدير العام للصندوق الوطني للسكن وإدانة المتهمتين بـ 5 سنوات حبسا نافذا عن تهم التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية ومصرفية واختلاس وتبديد أوراق مالية واستعمالها على نحو غير شرعي وجنحة إساءة استغلال الوظيفة والإهمال الواضح المتسبب في اختلاس وضياع أموال عمومية.

سهام زقان

النهار الجزائرية

2015/10/06

مصالح الجمارك أرسلت ملفاتها في عهد بودربالة إلى العدالة.. وأكثر من 7 آلاف مليار قيمة الخسائر

300 بارون استيراد هرّبوا أكثر من 7 آلاف مليار

■ رجال أعمال استوردوا «أتربة» وبضائع رخيسة.. وفوتروها بملايين من الأورو بالتواطؤ مع بنوك

أودعت مصالح الجمارك خلال السنة الماضية، 300 ملف لرجال أعمال هرّبوا أكثر من 7 آلاف مليار عن طريق تزوير فواتير بالتواطؤ مع بعض البنوك العاملة بالجزائر، تم بموجبها جلب أتربة وأشجار وخردة على أساس سلع بملايين الأورو.

بلال كباش

كشف مصدر رسمي لـ«النهار»، أن مصالح الجمارك خلال السنة الماضية أرسلت 300 ملف إلى العدالة يتضمن تورط رجال أعمال معروفين بامبراطورياتهم في الاستيراد في تهريب العملة الصعبة بالتواطؤ مع بعض البنوك في الجزائر، والتي شاركتهم في إخراج أموال ضخمة بالعملة الصعبة إلى الخارج عن طريق تضخيم وتزوير الفواتير في جلب سلع رخيسة وغير متطابقة مع تلك المدرجة في المحررات البنكية، على غرار ملف يتعلق باستيراد رسمي لمواد وأجهزة إلكترونية، في حين استورد فعليا أتربة حمراء عبئت في صناديق كرتونية بلغت قيمتها حوالي 600 مليار سنتيم، زد على ذلك تزوير في فواتير جلب مواد البناء ومواد حديدية بالإضافة إلى مجموعة من الملفات التي تتعلق بتحويل العملة الصعبة عن طريق استيراد الخردة والزبالة من دول أوروبية وآسيوية. ويضيف ذات المصدر، أن هذه الملفات الثقيلة تضم قيمة مالية تقدر بأكثر من 7 آلاف مليار خلال سنتين فقط، وأن التحقيقات في وقت المدير السابق محمد عبدو بودربالة، سيتم فتحها على مستوى الجهات القضائية خلال الأيام القليلة القادمة، والتي ستكشف عن وجود أسماء كبيرة صنعت امبراطوريات مالية من خلال الاستيراد وتهريب العملة، مشيرا إلى أن أسماء تم كشفها لأول مرة بعد ملاحظات وتقارير عديدة تفيد بشبهة في الفواتير والمعدات التي تستوردها، والتي دأبت على التعامل مع بعض البنوك في الجزائر بطرق ملتوية تم تحويل ملفات هذه الأخيرة «البنوك» كذلك على الجهات القضائية. وينتظر أن تسلط عقوبات صارمة على المتورطين في القضية، في حين سيتم إدراجهم في القائمة السوداء للمستوردين الممنوعين من مزاولة أنشطتهم.

صورة «النهار»

النهار الجزائرية

2015/10/11

بعد اكتشاف ثغرات مالية من حسابات دفع فواتير الزبائن

7 موظفين باتصالات الجزائر في وكالة الأبيار متهمون باختلاس أموال عمومية

أحد المتهمين كان يحول أموال فواتير الزبائن لحسابه الخاص ويمزقها

أحال قاضي التحقيق بمحكمة بئر مراد رايس، الملف القضائي المتعلق باختلاس أموال عمومية، الذي راحت ضحيته مؤسسة اتصالات الجزائر وكالة الأبيار بالجزائر العاصمة، وتورط فيه 7 موظفين على خلفية اكتشاف ثغرات مالية بقيمة 30 مليون سنتيم.

جميلة.ق

واستنادا إلى ما تحصلت عليه «النهار» حول الملف، فإن تحريك الدعوى القضائية في الملف جاء بعد اكتشاف ثغرات مالية في حسابات اتصالات الجزائر وكالة الأبيار لسنة 2012، التي بلغت قيمتها إلى 30 مليون سنتيم، ولدى مباشرة التحقيق في الثغرة المالية تبين أنه توجد مجموعة من فواتير دفع الزبائن تم تخليصها لكن بدون تسجيلها في سجلات المحاسبة الآلية وأن جميع نسخ فواتير الدفع، وبناء عليه تم تحويل جميع أعوان الشبابيك المختصين في مخالصة

فواتير الزبائن المتعلقة بفواتير الهاتف النقال أو الأنترنيت، وتبين من خلال التحريات أن أحد المشتبه فيهم كان يقوم بتسلم قيمة فواتير الخاصة بالزبائن ويحولها لحسابه الخاصه وتمزيق الفاتورة، وأن عددا من الزبائن تم الاستيلاء على حساباتهم بدون علم منهم، إلى أن بلغت القيمة المختلسة مليار سنتيم، وعليه تم تحويل كل من اشتبه تواطؤه في الاختلاس أو التستر عليها على التحقيق الأمني ومنه على التحقيق القضائي، وذلك باستجواب المشتبه فيهم من قبل قاضي التحقيق لدى محكمة بئر مراد رايس. وذكر موفد «النهار» بالمعلومات أن المتهمين أنكروا خلال استجوابهم الجرم المنسوب إليهم، وأنه من المرتقب أن تواجه محكمة بئر مراد رايس المتهمين مطلع شهر نوفمبر المقبل عن تهمة اختلاس أموال عمومية.

النهار الجزائرية

2015/10/11

قامت باصطياد ضحاياها عبر مواقع الأنترنيت وأغرتهم بشراء أسهم والحصول على فوائد

شركة أردنية تسلب الجزائريين الملايير في استثمارات وهمية بالبورصة العالمية!

□ المتورطون لاذوا بالفرار بعد تحويل أموال طائلة إلى خارج الوطن

أحال عميد قضاة التحقيق بالغرفة الأولى لدى محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، ملف قضية لم يسدل الستار عليها إلاّ بعد سنتين من التحقيق على المحاكمة، والتي تورطت فيها شبكة إجرامية يقودها رعايا أردنيون بالجزائر، تتكون من 6 أشخاص متواجدين في حالة فرار، تنشط تحت غطاء قانوني مجسد في شركة معروفة بإسم Market Trends الرائدة في مجال البورصة العالمية، والتي تملك عدة فروع بمختلف ولايات الوطن، كانت تسعى من خلالها للإيقاع بأكبر قدر ممكن من الضحايا من أجل سلبهم أموالهم عن طريق العروض المغرية الخاصة باقحامهم عالم البورصة العالمية وشرائهم أسهما، حيث وجهت لافراد هذه الشبكة تهمة النصب والاحتيال بعد تأسس 16مواطنا جزائريا كضحية في القضية، بسبب تجريدهم من مبلغ إجمالي قدر بـ4 ملايير و306 مليون سنتيم.

ياقوتة زيغود

تفجير ملف قضية الحال، انطلق بموجب شكوى قيدها عدد من الضحايا بتاريخ 16 سبتمبر 2013، لدى مصالح الدرك الوطني بمقاطعة الجزائر غرب، في خصوص تعرضهم لعملية نصب واحتيال من قبل شركة أردنية تسمى Market Trends توفر خدمات واستشارات للمتعاملين في أسواق البورصة العالمية المتواجد مقرها بمنطقة دالي ابراهيم، وذات فروع بعدة ولايات مختلفة من الوطن على غرار تلمسان وورقلة، والتي قامت بسلبهم أموالا بلغت قيمتها 4 ملايير و306 مليون، سنتيم من 16شخصا تأسسوا كضحايا في القضية من أصل 50 شخصا في العاصمة فقط، الذين فظلوا السكوت عن الأمر.

وكانت هذه الشركة التي يقف وراءها مسير أردني تقوم باصطياد ضحاياها، بعد البحث عن أرقامهم الهاتفية عبر الأنترنيت كالأشخاص الذين يعرضون خدماتهم بموقع «واد كنيس» وكذا عبر مواقع التواصل الاجتماعي كـ«الفايسبوك»، وتقوم بالاتصال بهم وتقدم لهم عروضا مغرية

لاستثمار أموالهم في البورصة العالمية، وكذا تقديم تكوين في المجال في ظرف 10 ساعات مقابل مبلغ 5 ملايين سنتيم، والتي بفضلها يتمكنون من فتح حساب تجريبي ومن ثم حقيقي بالبورصة العالمية، والتي يتحصلون منها على هامش الفائدة بنسبة 5 ٪.

وهي الفكرة التي أسالت لعاب ضحاياها الذين من بينهم إطارات بالدولة، وجعلتهم يغامرون بأموالهم ويخبرون معارفهم بشأن هذه الشركة لاستثمارها، خاصة وأنها أقنعتهم بأنها حلال، ولكسب ثقتهم قامت هذه الشبكة الإجرامية بتقديم هوامش من الفوائد خلال أشهر محددة، قبل أن تقرر غلق الشركة تماما وتحويل كافة الأموال إلى الخارج والفرار إلى وجهة مجهولة. ليكتشف المتعاملون بعدما قصدوا مقر الشركة المتواجد بدالي ابراهيم من أجل الحصول على فوائدهم، أنهم وقعوا ضحية نصب واحتيال، فلم يجدوا حلا أمامهم سوى اللجوء إلى العدالة، بعدما قصدوا في وقت سابق سفارة الأردن للاحتجاج، غير أنهم عادوا خائبين بسبب عدم وجود أمر قضائي ضد المتهمين المتواجدين في حالة فرار.

2015/10/14

تقرير للخارجية الأمريكية حول تبييض الأموال والجرائم المالية

"البنوك الجزائرية متخلفة"

الجزائر: خالد بودية

كشف تقرير للخارجية الأمريكية حول تبييض الأموال والجرائم المالية، أن والجرائم المالية، أن "تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية قليل جدا، بسبب نظام المراقبة الصارم لرؤوس الأموال في البنوك". لكن التقرير أشار إلى أن "الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي تقدر بين 30 إلى 50 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.
أعطى التقرير الأمريكي الجديد، المنشور على الموقع الإلكتروني للخارجية الأمريكية، تقييما للمؤسسات البنكية والمصرفية في الجزائر، ذكر فيه أن "القطاع البنكي تهيمن عليه البنوك العمومية، التي يسودها نظام فوضي ما يزال يعتمد على الورق في المعاملات البنكية، إلى جانب أن مسؤولي البنوك العمومية ليسوا مؤهلين ومستواهم ضعيف.

وأورد التقرير أن "قابلية التحويل المحدودة لقيمة الدينار الجزائري تسمح للبنك المركزي بمراقبة كل العمليات المالية الوطنية الجرائم المالية تنحصر في مجالات "والدولية التي يجري تنفيذها من طرف المؤسسات البنكية العمومية والخاصة". وأشار التقرير أن الأدوية والسجائر والأسلحة والسيارات المسروقة والاختطافات مقابل دفع الفدية وتحويل رؤوس الأموال

وأبرز أن "الفساد في القطاع العمومي يعتبر انشغالا كبيرا بالنسبة للسلطات الجزائرية، مثله مثل جماعات إرهابية في بعض المناطق المعزولة في البلاد، والسلطات قلقة جدا من حالات الغش في قطاع الجمارك وتبييض الأموال عن طريق قنوات ومعاملات تجارية".
وذكر التقرير أن "مجالات الخطر الأخرى بالنسبة للسلطات الجزائرية ضمن الجرائم المالية، تتعلق بتحويلات الصرف غير الخاضعة للتنظيم ولاقتصاد مالي قوي. فأغلب عمليات تبييض الأموال في الجزائر تجري خارج النظام البنكي القانوني، وذلك بسبب التهرب الضريبي، والإفراط في الصفقات العقارية والغش في الفواتير التجارية.

وأدرجت الجزائر، وفقا للتقرير، في "لائحة المجموعة الدولية للمعاملات المالية (الجزائر عضو فيها)، التي تخص الدول التي تنعدم فيها التطورات الضرورية لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية، واستحداث إطار تشريعي لمحاربة الظاهرة وضبط ومحاصرة أصول الجماعات الإرهابية". وتعتبر المنظومة البنكية الجزائرية من الأنظمة المتأخرة على الصعيد الدولي والإقليمي، بالنظر إلى التخلف وبطء وتيرة المعاملات المالية، تحت ذريعة إضفاء حماية مالية أكبر للتحويلات، والمحافظة على ممتلكات الزبائن الخواص والشركات، في وقت يشهد العالم حاليا "ثورة" التواصل و«انفجار" تكنولوجيات الاتصال.

ويؤكد مختصون في النشاط البنكي أن النظام المصرفي في الجزائر من بين أكثر الأنظمة تخلفا، من حيث ثقل العمليات المالية التي لم تتمكن من تجنيب البنوك التعرض، في مناسبات مختلفة، لاختراقات أدت إلى ضياع أموال الزبائن، الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات مستعجلة وفعلية، لتطوير القطاع الذي تسيطر عليه بنوك عمومية لا تزال "محافظة" على أساليب تقليدية تجاوزها الزمن، إلى درجة أن المواطن أصبح يفضل "اكتناز" أمواله في منزله بدلا من فتح حسابات بنكية.

ويوصي مختصون أيضا بأن تحسين أداء البنوك في النشاط المالي يستدعي بذل مجهودات من طرف كل مؤسسة على حدة، وذلك عن طريق إعادة النظر في ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في استراتيجية مخططات عملية وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل اليومي للبنوك، أما المحور الثالث فيتعلق بتطوير أداء العمل البشري، من خلال عمليات التكوين المتواصل.

ويعتقد الخبير الاقتصادي، فارس مسدور، في اتصال مع "الخبر"، أن "التقرير لم يظلم الجزائر، لأن المنظومة البنكية فعلا متخلفة تكنولوجيا ولم تنفتح على آليات التمويل المتطورة، والجزائر للأسف ما تزال منظومتها البنكية في حركة رؤوس الأموال بطيئة جدا محليا ودوليا". وقال مسدور: "أما تبيض الأموال فيعتبر أكبر ثغرة في الاقتصاد الوطني، فالمنظومة المالية والبنكية ما تزال تعتمد على البشر وأهملت التكنولوجيا، فعلى سبيل المثال، اقتنى البنك المركزي تجهيزات السحب الآلي بـ5 آلاف مليار سنتيم دون شراء التكنولوجيا، وحتى البنوك الأجنبية التي تطور نفسها تجري معاقبتها بتهمة التطور التكنولوجي.

النهار الجزائرية

2015/10/14

على إثر تحقيق معمق تم فتحه الشهر الجاري

الدرك يطيح بعصابة تزوير الأوراق النقدية بأسواق العاصمة

تمكنت الكتيبة الإقليمية للدرك الوطني بالحراش، من الإطاحة بعصابة أشرار مكونة من أربعة أشخاص، ويتعلق الأمر بكل من «ي.م»، «ت.ا»، «غ.ح» و«ل.أ» تتراوح أعمارهم مابين25 و40 سنة يحترفون تزوير وترويج الأوراق النقدية للعملة الوطنية بالعاصمة. وكانت مصالح الدرك الوطني بالحراش باشرت تحرياتها استغلالا لمعلومات وردت إليها مفادها قيام مجموعة من الأشخاص بترويج الأوراق النقدية المزورة على مستوى السوق البلدي ببلدية سيدي امحمد، حيث تم وضع خطة محكمة للإيقاع بهم، وحسب بيان للدرك الوطني تسلمت «النهار» نسخة منه، فإن فتح التحقيق جاء بعد أن تم تحديد هويتهم ورصد تحركاتهم، أين تمكن عناصر الدرك الوطني بتاريخ3 أكتوبر الماضي من إيقافهما على مستوى بلدية سيدي أمحمد وهما على متن مركبة نوع «هيونداي آكسنت»، حيث أسفرت عملية تفتيش المركبة عن حجز أوراق نقدية مزورة من فئتي ألف دينار وألفين دينار بقيمة2500 دينار، كما تم حجز المركبة التي تبين أن أفراد الشبكة يستعملونها في نقل وإخفاء هذه الأوراق النقدية المزورة. وحاول المعنيان خلال مجريات التحقيق التستر عن شركائهم في هذا النشاط، مدّعين عدم معرفتهم بمصدر هذه الأوراق النقدية المزورة غير أن تحريات عناصر الدرك بينت أن هذه الأوراق المزورة يتم تزويرها على مستوى ولاية الشلف ثم تروج على مستوى أسواق العاصمة. بعد الحصول على إذن بتمديد الإختصاص تنقل فريق من عناصر الدرك الوطني إلى ولاية الشلف، أين تم توقيف عنصرين آخرين من أفراد الشبكة وكذا حجز وسائل ومعدات تستعمل في عملية التزوير «أجهزة إعلام آلي طابعتين رقميتين، قصاصات بيضاء وماسح ضوئي»، بالإضافة إلى أوراق نقدية مزورة من فئة 500 دينار بقيمة 8500 دينار.

إيمان علي إسماعيل

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/10/14

الإطاحة بشبكة محترفة في تزوير العملة بالعاصمة

أطاحت الكتيبة الإقليمية للدرك بالحراش، بعصابة أشرار مكونة من أربعة أشخاص، تتراوح أعمارهم ما بين 25 و40 سنة، يحترفون تزوير وترويج الأوراق النقدية بإقليم العاصمة.

مصالح الدرك الوطني بالحراش باشرت تحرياتها استغلالا لمعلومات وردت إليها مفادها قيام مجموعة من الأشخاص بترويج الأوراق النقدية المزورة على مستوى السوق البلدي ببلدية سيدي امحمد، أين تم وضع خطة محكمة للإيقاع بهم. وهذا بعد أن تم تحديد هويتهم ورصد تحركاتهم، وتمكن عناصر الدرك من إيقافهم على مستوى بلدية سيدي أمحمد وهم على متن مركبة من نوع "هيونداي أكسنت"، وأسفرت عملية تفتيش المركبة عن حجز أوراق نقدية مزورة من فئتي 1000 دج و2000 دج بقيمة 250.000 دج، كما تم حجز المركبة التي تبين أن أفراد الشبكة يستعملونها في نقل وإخفاء هذه الأوراق النقدية المزورة.

ويتعلق الأمر بكل من "ي. م"، "ت. ا"، "غ. ح"، "ل. آ". خلال مجريات التحقيق حاولوا في بداية الأمر التستر عن شركائهم في هذا النشاط مدعين عدم معرفتهم بمصدر هذه الأوراق النقدية المزورة، غير أن تحريات عناصر الدرك بينت أن هذه الأوراق المزورة يتم تزويرها على مستوى ولاية الشلف ثم تروج على مستوى أسواق العاصمة.

وبعد الحصول على إذن بتمديد الاختصاص، تنقل فريق من عناصر الدرك الوطني إلى ولاية الشلف وتم توقيف عنصرين آخرين من أفراد الشبكة وكذا حجز وسائل ومعدات تستعمل في عملية التزوير "أجهزة إعلام آلي، طابعتان رقميتان، قصاصات بيضاء، ماسح ضوئي"، بالإضافة إلى أوراق نقدية مزورة من فئة 500 دج بقيمة 8500 دج... أفراد الشبكة وبعد استكمال إجراءات التحقيق تم تقديمهم أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي أمحمد الذي أمر بإيداعهم الحبس.

● نوارة باشوش

تداعيات فضيحة اختلاس 100 ألف أورو بخنشلة

إيداع مدير البنك ونائبه ورئيس مصلحة وأمين الصندوق الحبس ووضع 8 آخرين رهن الرقابة القضائية

طارق. م

عن تهمة اختلاس أموال مصرفية، التزوير واستعمال المزور، في محررات مصرفية، فتح حسابات بنكية وهمية، بغرض استغلال أموال عمومية، للأغراض الشخصية، سوء التسيير وخيانة الأمانة، وتضليل مجريات تحقيقات السلطة، أمر في الساعات الأولى من نهار أمس الأول، قاضي التحقيق لدى محكمة ششار الابتدائية، بجنوب خنشلة، إيداع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية، و 04 موظفين آخرين منهم رئيس مصلحة، أمين الصندوق و نائب مدير البنك، رهن الحبس المؤقت، إضافة إلى وضع 08 آخرين آخرين تحت الرقابة القضائية، من موظفين وزبائن، في انتظار محاكمتهما في الفضيحة التي كانت قد هزت مدينة ششار، بعد أن تم ضبط أمين صندوق البنك متلبسا في الزي النسوي بارتدائه النقاب، وبحوزته مبلغ مالي من العملة الأجنبية الأورو، فارا باتجاه دولة تونس، بعد اكتشاف عملية اختلاس مست 100 ألف اورو أي ما يعادل مليار و600 مليون دج. هذا وكانت تداعيات الفضيحة التي هزت قبل أسبوع، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ششار، كما ذكرت الشروق في عدد أول أمس، تعود إلى شكوى كانت قد تقدمت بها إدارة البنك، تزامنا مع حلول لجنة تفتيش جهوية، بخصوص اختفاء غامض لامين الصندوق، مع اكتشاف اختفاء مبلغ مالي من العملة الصعبة قدر بأكثر من 100 ألف اورو، من حساب المؤسسة، لتباشر ساعتها ذات المصالح تحقيق معمق في القضية، ظل مفتوح، إلى أن تم نهاية الأسبوع اعتقال أمين الصندوق بإحدى شوارع المدينة متلبسا في زي نسوي، حينما كان بصدد ترتيب إجراءات الخروج نحو تونس، وقد مكنت عملية اعتقاله، من استرجاع مبلغ مالي من العملة الصعبة، ويودع ساعتها الحبس النظري إلى غاية نهار الأحد أين مثل من جديد رفقة 08 موظفين أمام النيابة التي أمرت بإيداعهم الحبس، قبل تحويل الملف أمام قاضي التحقيق الذي اصدر القرارات السالفة الذكر بعد ان وجه التهم المذكورة للمتهمين.

2015/10/19

العتاد كان موزّعا عبر 15 حاوية تخلى عنها منذ 2013

متعامل اقتصادي يهرّب 20 مليارا.. مقابل إدخال عتاد «خردة» لإنتاج «الڤازوز»

■ مدير الجمارك يأمر بفتح كل حاوية تتجاوز مدة بقائها بالمستودع شهرين و21 يوما

فجّرت المديرية العامة للجمارك واحدة من أكبر وأخطر قضايا تهريب العملة الصعبة إلى الخارج بطلها متعامل اقتصادي راح يستورد عتادا قديما «خردة» لإنشاء مصنع للمشروبات الغازية، وتخلى عنه بأحد المستودعات الجمركية المتواجدة بولاية البليدة منذ مطلع 2013.

الفضيحة التي تم تفجيرها نهاية الأسبوع المنصرم، من طرف مصالح المراقبة البعدية التابعة للمديرية العامة للجمارك، تم اكتشافها بمجرد قيام أعوان الجمارك بالمديرية الجهوية في البليدة بالاطلاع على محتوى الخمسة عشر حاوية التي تخلى عنها صاحبها منذ عام 2013، وذلك بأمر من الجهات القضائية وبحضور محضر قضائي، ليتبين وجود عتاد قديم «خردة» خاص بمصنع لإنتاج المشروبات الغازية تم استيراده من الصين مقابل تحويل مبلغ مالي قدره مليوني دولار أي ما يعادل 20 مليار سنتيم إلى دبي بالإمارات العربية المتحدة. ومباشرة عقب التفطن للفضيحة، باشرت مديرية الرقابة البعدية بمديرية الجمارك تحقيقات موسعة بالتنسيق مع أحد البنوك تم خلالها تحديد قيمة الأموال المهربة، وتحديد هوية هذا المتعامل الإقتصادي الذي لم يتم الكشف عن هويته والذي تم تحويله على الجهات القضائية بعدما رسمت مديرية الجمارك شكواها.

إلى ذلك، أفادت مصادرنا بأن مديرية الرقابة البعدية تحصي عشرات القضايا من هذا القبيل، كما حوّلت عدة ملفات على العدالة عن تهمة تهريب رؤوس الأموال، حيث أثبتت مجمل نتائج تحقيقاتها أن تهريب الأموال في الفترة الأخيرة غير وجهته من الصين وفرنسا وسويسرا وغيرها إلى دبي وتركيا، وهي البلدان التي تشكّل في غالب الأحيان مراكز عبور دولية، الأمر الذي أثار استغراب المديرية العامة للجمارك وحتى السلطات العليا للبلاد، وجعل الطرف الأول يؤكد للثاني على أهمية توقيف إجراءات التوطين البنكي الخاصة بعمليات الاستيراد قبل استلام السلعة، وهذا في حال وجود رغبة حقيقية لإنجاح ما يسمى بترشيد النفقات الذي نادت به الدولة. وأشارت مصادر جمركية مسؤولة، إلى أن المدير العام للجمارك «قدور بن طاهر» قد أعطى تعليمات صارمة إلى كافة المديرين الجهويين وخاصة مديرية الرقابة البعدية، تقضي في مجملها بفتح كل حاوية تجاوزت مدة قبوعها بالمستودعات الجمركية الآجال القانونية والمحددة بشهرين و21 يوما، وهي التعليمات التي تندرج في إطار مكافحة تهريب الأموال وتحديد هوية المهربين والسعي نحو إيجاد حلول كفيلة لظاهرة تأجير السجلات التجارية التي اتّخذت طريقها نحو التفاقم.

حبيبة محمودي

الشعب

2015/10/19

قابضة بريد بوكالة ديدوش مراد في العاصمة متهمة باختلاس 400 مليون سنتيم

جرت، أمس، أمام الغرفة الجزائية لدى مجلس قضاء العاصمة، محاكمة قابضة ببريد الجزائر وكالة ديدوش مراد بالعاصمة، لارتكابها جرم اختلاس أموال خاصة تجاوزت 400 مليون سنتيم، فيما راح ضحيتها أربعة أفراد من عائلة واحدة تمارس نشاطا تجاريا، حيث كانت المتهمة تستعمل صكوك النجدة وتدون عليها عبارة «معروف»، فيما تقوم بسحب مبالغ مالية من حسابات ضحاياها، لأكثر من ثلاث سنوات، مستغلة علاقة القرابة التي تربطها بزوجة الضحية التي كانت تحضر إليها لسحب أموالا من حسابها وحساب زوجها للتبرع به لجمعية اليتامى كل شهر.

وحسب ما دار في الجلسة العلنية، فإن القابضة ببريد وكالة ديدوش مراد في العاصمة، استنزفت أموال ضحاياها من الفترة الممتدة ما بين 2011 و2014، وهذا باستعمال صك النجدة بتدوين عبارة «معروف» عند كل عملية اختلاس، على الرغم من معرفتها بأن الإجراء غير قانوني. وهذا بعد أن استغلت المتهمة علاقة القرابة التي تربطها بالضحايا، حيث كانت الزوجة تتقدم إليها في كل مرة لسحب مبلغ من المال من حسابها ومن حساب زوجها ووالدتها، بتسليمها صكوك المعنيين بالأمر ممضية بخط يدهم، خاصة وأن الزوجة كانت تقوم في نهاية كل شهر بسحب مبلغ ضخم من المال للتبرع لجمعية لليتامى، وهي الفرصة التي تتحينها القابضة لسحب مبلغ 3 إلى 4 ملايين سنتيم، مستغلة بطاقة السحب المغناطيسية وحيازتها للرقم السري. مما جعل الضحية تراودها الشكوك حين كانت تختلق لها الحجج لدى طلبها تسليمها الوصل بعد عملية كل سحب، مما دفعها لإخطار زوجها ويتبين له بعد اطلاعه على الكشوف ثغرة مالية قدرها 70 مليون سنتيم، كما تبين لاحقا اختلاسات أخرى بحساب زوجها ووالدتها وشخص آخر من العائلة.

إلا أن وقائع القضية وما جاء في مضمون الشكوى المقيدة من طرف زوجة الضحية، أنكرتها المتهمة بجلسة محاكمتها جملة وتفصيلا، موجهة أصابع الاتهام للضحية التي كانت تسحب في كل مرة مبالغ مالية ضخمة، لتلفق التهمة لها خوفا من تفطن زوجها لقضية الاختلاس -حسب تصريحات المتهمة-. من جهة أخرى، طالب البريد الذي وجه لها تهمة التزوير واستعمال المزور وكذا اختلاس أموال عمومية، التأسس كطرف مدني للمطالبة باسترجاع المبلغ المختلس خلال الفترة وتعويض عن الأضرار اللاحقة به والمقدر بـ200 مليون دينار، فيما التمس النائب العام تشديد العقوبة.

سهام .ز

2015/10/22

استوردوا مصانع «خردة» وحاويات فارغة مقابل إعفاءات جمركية وجبائية

5 آلاف و200 مليار هرّبها مستثمرون في إطار «أندي»

■ مستوردون وهميون وآخرون بتصريح مزدوج ضمن قائمة «مافيا» الاقتصاد

أماطت مديرية الرقابة التابعة للجمارك اللثام عن «مافيا» من نوع خاص تحمل صفة مستثمر لتهريب العملة إلى الخارج، وذلك في وقت تسعى فيه الحكومة للنهوض بالاقتصاد الذي يعاني أزمة خانقة جراء انهيار أسعار البترول، من خلال تقديم امتيازات وتسهيل فرص الاستثمار.

حبيبة محمودي

تصوير: بلال بوزيان

يحضّر المدير العام للجمارك لرفع تقريرا أسود حول التحويل غير الشرعي لرؤوس الأموال إلى وزير المالية، ومن خلاله إلى الوزير الأول عبد المالك سلال، هذه الظاهرة التي اتسعت رقعتها مؤخرا لتشمل مستثمرين محتالين يستغلون الامتيازات التي أقرتها الحكومة للنهوض باقتصادها وتنويع الإستثمار من إعفاءات جمركية وجبائية تمنح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار «أندي» وغيرها من الهيئات الأخرى ذات الصلة، من أجل استيراد مصانع من الخارج لتجسيد مشاريعهم، لكن في الحقيقة فإن هذه المصانع عبارة عن «خردة» آخرها كانت الفضيحة المسجلة على مستوى مديرية الرقابة اللاحقة بولاية البليدة، أين تم اكتشاف تهريب مليوني دولار إلى دبي بالإمارات العربية المتحدة، مقابل استيراد مصنع قديم موزع على 15 حاوية قادمة من الصين تخلّى عنها متعامل اقتصادي منذ بداية 2013، الظاهرة هذه التي تعرف طريقها نحو التفاقم أسفرت عن تهريب أموال ضخمة بلغت حسب ما أفادت به مصادر جمركية 52 مليار دينار أي ما يعادل خمسة آلاف و 200 مليار سنتيم، خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية مقابل تهريب أموال شارك في تهريبها أيضا أناس يقتنمون تصريحا جمركيا مزدوجا وكاذبا، مقلص إلى أبعد الحدود لدى مديريات الجمارك وفواتير مضخّمة بنسب وصلت إلى 200 من المائة لدى البنوك أثناء القيام بعمليات التوطين، ناهيك عن وجود مافيا أخرى تسمى بالمستوردين الوهميين يحوّلون الأموال مقابل استيراد حاويات غالبا ما تكون فارغة، وحتى وإن كانت محملة فإنها تكون عبارة عن مواد فاسدة غير قابلة للإستهلاك، وحسب الإجراءات المعمول بها في الوقت الحالي، فإن مديرية الجمارك وبعد تحويلها لمجمل قضايا تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بطريقة غير شرعية، فإن الطرف المدني وعكس ما كان معمولا به في وقت سابق يتمثّل في شخص وكيل الجمهورية وليس في المصالح الجمركية، وأمام هذا الواقع المر، فقد أعطى المدير العام للجمارك، الطاهر بن قدور، تعليمات إلى كافة المديرين الجهويين قضت بفتح كل حاوية تجاوزت مدة قبوعها الآجال القانونية والمحددة بشهرين و 21 يوما، كما يسعى ذات المسؤول إلى إيجاد الحلول الكفيلة للحد من ظاهرة التهريب غير الشرعي للأموال من خلال التوصل إلى القيام بعملية التوطين البنكي بعد دخول السلعة والتأكد من نوعها وقيمتها الحقيقة.

النهار الجزائرية

2015/10/22

احتالوا على امرأة في عملية بيع كلب من انجلترا

منظفة بوهران ضمن عصابة أفارقة لتزوير العملة

ناقشت، أمس، محكمة الجنح بحسين داي، ملف منظفة بالقطاع الصحي في وهران، قدمت رقم حسابها البريدي لعصابة أفارقة من أجل النصب على امرأة، دفعت لهم قرابة15 مليون سنتيم بالأورو من أجل اقتناء كلب من النوع الرفيع بإنجلترا. ويتعلق الأمر بالمتهمة «م.فتيحة» صاحبة الستين سنة من ولاية وهران، متابعة بجنحة تكوين جماعة أشرار من أجل النصب وحيازة مواد من أجل صناعة النقود، سبق وأن صدر في حقها حكم غيابي أدانها بالحبس 3 سنوات، وقامت بمعارضته بتاريخ 8 ديسمبر 2014. اكتشفت ملابسات القضية بناء على تصريحات الضحية «ي.سامية» التي أكدت أنها خلال شهر ماي 2014 تفحصت موقع إعلانات الجزائر عثرت على إعلان يتضمن منح كلبين مجانا من طرف أحد الأشخاص، فاتصلت بصاحب الإعلان وتحدثت معه فأخبرها أن الكلبين متواجدان بإنجلترا ومنحها عنوانا إلكترونيا يمكنها من التواصل مع زوجته فأخبرتها هذه الأخيرة أنها تملك كلبا اسمه «ناتان» متواجد بانجلترا وطلب منها تسديد مستحقات سفره عن طريق شركة خاصة بنقل الحيوانات، وأنها هي من ستتولى نقله إليها بالجزائر وعليها دفع مبلغ بحساب بريدي باسم امرأة جزائرية تعمل كمنظفة بالقطاع الصحي في وهران. المتهمة أنكرت أمس، وبشدة الوقائع وأفادت بأنها قدمت لجارتها الإفريقية حسابها البريدي عن حسن نية ولم تكن تعلم أنها تعمل ضمن عصابة نصب وتزوير، دفاعها بدوره ركز على أن سذاجتها هي من جرتها إلى المحاكم، وأنها لم تكن تعلم بنية جارتها الإفريقية، أكثر من ذلك أنها لم تعلم أنها محل بحث إلا بعد توجهها لمركز الشرطة من أجل التبليغ عن ضياع شريحة هاتفها النقال لتفاجأ بالتهمة.

عقيلة. ق

2015/10/22

مدير الجمارك يحث المسؤولين الجهويين على التساهل مع المصدرين

4 آلاف مليار.. "دوفيز" مهرّب خلال 2015

إقصاء 3 متعاملين اقتصاديين بسبب الغش واتفاقيات لتبادل المعطيات مع 5 دول

إيمان كيموش

أماط المدير العام للجمارك قدور بطاهر اللثام عن استراتجيته الجديدة لمكافحة التهريب وتطوير المؤسسة الاقتصادية كاشفا عن إجراءات بالجملة لتشجيع التصدير وتسهيل استيراد المواد الأولية الموجهة إلى الإنتاج، في حين تحدث عن التدقيق في الفواتير لمجابهة جرائم تضخيم الأرقام وتزويد الحاويات بشرائح إلكترونية لمراقبة تحركاتها، واتفاقيات مع عدد من البلدان تتقدمها الصين قبل نهاية السنة لتبادل المعطيات حول المستوردين.

وأعلن المدير العام للجمارك، قدور بطاهر، خلال استضافته في العدد الثاني من النقاشات الاقتصادية لمنتدى رؤساء المؤسسات بفندق الشيراطون أمس، عن الشروع قريبا في تزويد الحاويات الموجودة بالموانئ بشرائح إلكترونية موصولة بالأقمار الصناعية لمراقبة تحركاتها بين الموانئ وتنظيم نشاطها، داعيا المتعاملين الاقتصاديين إلى تنظيم حركية حاوياتهم، مشددا: الميناء ليس فندقا لدفع فواتير ما بين 15 60 دولارا لمبيت الحاوية في اليوم، يجب تنظيم العملية بشكل أكبر، كاشفا أن مستوى معالجة الحاويات على مستوى الموانئ بلغ في الجزائر 10 حاويات في الساعة في حين إنه ووفق المعايير العالمية يعادل ما بين 30 و 40 حاوية.

شرائح إلكترونية لمراقبة الحاويات وأوامر بتدقيق فواتير الدواء

وأعلن بطاهر عن الشروع في التدقيق في فواتير المستوردين يتقدمهم مستوردو الدواء لتفادي عمليات تضخيم الفواتير التي ترهق الاقتصاد الوطني مع مطابقة الأسعار وفق بنك المعطيات المتوفر لدى الإدارة المركزية، مضيفا أن أي تصريح خاطئ أو مخالفة سيتم التبليغ عنه على مستوى كافة الوحدات.

متعامل 400متعامل نهاية السنة و 300متعامل اقتصادي من المرتقب رفع عددهم إلى 210وفي سياق متصل، تحدث عن تسجيل متعاملين أحدهم ثبتت براءته بسبب جهله 3مخالفات لدى 3مشددا على أنه ضمن العدد الإجمالي للمتعاملين تم تسجيل 2016نهاية للإجراءات الواجب تبنيها على مستوى الميناء في حين تورط متعاملون آخرون في نزاعات أدت إلى إقصائهم من النشاط لمدة سنتين مع إخضاعهم للرقابة، وتحدث عن التحضير لإبرام اتفاقيات قبل نهاية السنة مع الصين والهند والبرازيل وباكستان وماليزيا لتبادل المعلومات الجمركية.....

من جهته، كشف المكلف بالإعلام على مستوى المديرية العامة للجمارك، السيد طالم، أن حجم الأموال المهربة خلال النصف الأول لسنة 2015 بلغ 4000 مليار سنتيم أي 40 مليار دينار، معلنا أن إجراءات بالجملة لمكافحة العملية وتقليصها على المدى القريب .....

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/10/25

وكيل الجمهورية لدى محكمة البليدة يأمر بحبس 6 متهمين

محتالون هرّبوا 45 مليون دولار للخارج باستيراد وهمي لقطع الغيار

بنك الجزائر والجمارك وبنوك خاصة تتأسس كأطراف مدنية وتطالب بتعويضات

تورط مسؤول محلي ببنك أجنبي.. الصين ودبي للتخطيط والتنفيذ

إلهام بوثلجي

كشفت مصادر قضائية لـ"الشروق"، بأن قاضي تحقيق محكمة القطب الجزائي المتخصص سيدي أمحمد بالعاصمة سيتولى التحقيق في أكبر ملف فساد يتعلق بعصابة لتهريب الأموال نحو الخارج والتي بلغت قيمتها 45 مليون دولار، وهذا بعدما حول وكيل الجمهورية لمحكمة البليدة مستندات القضية إلى محكمة القطب الجزائي المتخصص.

وقالت مصادرنا بأن وكيل الجمهورية لدى محكمة البليدة، أمر الخميس الفارط، بإيداع الحبس المؤقت، ستة متهمين يشتبه في مصالح الفرقة الاقتصادية والمالية بالبليدة، حيث تم وضع حد لنشاط تورطهم في أكبر عملية تهريب أموال تم اكتشافها من قبل عصابة كانت تقوم بعمليات تهريب العملة الصعبة تحت غطاء الاستيراد، ووجهت لها تهم تهريب الأموال والتزوير والاستعمال المزور، ومخالفة حركة رؤوس الأموال والصرف من وإلى الخارج وتهديد الاقتصاد الوطني لستة متهمين، ويتعلق الأمر بالمتهم مدير مكتب أعمال بالمنطقة الحرة بالصين، "م.ض"صاحب سجل تجاري مزور، كان يستغل في عمليات الاستيراد، و "ب.ع" يعمل بمكتب الأعمال بالصين، وآخر تولى عملية "ا.ح"، بالإضافة إلى "دبي"مسير شركة أعمال بالإمارات العربية المتحدة "ب.أ"و بالبليدة وجهت له تهمة المشاركة، وتأسس في السياق بنك الجزائر كطرف مدني، بمعية "ترست بنك"تزوير السجل التجاري، ومدير إدارة الجمارك وكذا ترست بنك، وبنك الخليج، وبنك البركة للمطالبة بالتعويضات على الأضرار التي لحقتهم.

التحقيق في القضية انطلق منذ قرابة الشهرين، حيث قامت الفرقة الاقتصادية والمالية لأمن البليدة، بكشف ملابسات عملية تهريب الأموال، وبعد الاشتباه في عمليات الاستيراد التي يقوم بها مكتب الأعمال بدبي والصين، واكتشاف تزوير السجل التجاري للشركة، انطلقت التحقيقات، ليتبين بأنها تتعلق بعمليات التهريب.

ويشير ملف القضية المطروحة حاليا على مستوى محكمة القطب الجزائي المتخصص، إلى أن المتهمين تحصلوا على اعتماد ، وهذا من أجل تحويل العملة الصعبة إلى الخارج بقيمة الصرف المتعامل بها لدى البنوك، "الخليج، البركة، ترست"مستندي ببنوك ، والتي تبين أنها سلع وهمية "أضواء ولواحق السيارات"حيث يتم على إثرها تضخيم الفواتير الخاصة بالسلع المستوردة والمتعلقة بـ لم يتم استيرادها أصلا، حيث يقوم المتهمون بعد إتمام الإجراءات البنكية والحصول على العملة الصعبة مقابل عمليات استيراد وهمية، ببيع العملة الصعبة في السوق السوداء.

ويشير الملف حسب المعلومات المتوفرة، إلى أن القضية تتعلق بـ 25 عملية استيراد وهمية تم على إثرها تهريب 45 مليون دولار ، أي حوالي 450 مليار سنتيم باستخدام وثائق مزورة و تضخيم الفواتير .

LIBERTE

26/10/2015

LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT D'ARGENT ET LE FINANCEMENT DU TERRORISME

L'Algérie retirée de la liste noire

Voilà une nouvelle qui peut se donner à lire comme une réponse, a posteriori, à l'Arabie saoudite qui, dans la foulée de sa guerre engagée contre le Yémen à laquelle l'Algérie avait refusé de prendre part, avait accusé en mai dernier notre pays de ne pas respecter ses engagements vis-vis du groupe d'actions financières (Gafi).

Cet organisme intergouvernemental, qui établit les normes et promeut la mise en oeuvre de mesures anti-blanchiment d'argent dans le monde entier, a, en effet, retiré l'Algérie de sa *"liste noire"*, appelée aussi déclaration publique le 23 octobre 2015, à l'issue de sa réunion plénière à Paris. La déclaration publique du Gafi établit la liste des pays qui n'ont pas suffisamment progressé dans la lutte contre les carences de leur régime de lutte contre le blanchiment d'argent. Selon un communiqué de l'ambassade américaine à Alger, le Gafi a reconnu à l'Algérie des *"progrès significatifs"* dans l'amélioration de son régime de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

L'ambassadeur américain, Joan A. Polaschik, n'a pas manqué, d'ailleurs, de saluer ces progrès. *"Je félicite l'Algérie pour ses importants développements juridique et institutionnel dans la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, et je tiens également à féliciter l'Algérie pour la reconnaissance internationale de ces développements*", a affirmé Joan A. Polaschik citée dans le texte. *"L'Algérie et les États-Unis partagent l'objectif d'assurer un système financier transparent et efficace où les fonds criminels ou terroristes n'ont pas de place"*, ajoute-telle.

Les États-Unis se montrent disposés à renforcer la collaboration dans ce domaine. *"L'ambassade américaine a hâte de poursuivre l'étroite collaboration avec le gouvernement algérien sur ces importantes mesures de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme"*, conclut Joan Polaschik. En mai dernier, le gouvernement saoudien avait accusé l'Algérie de ne pas respecter ses engagements vis-à-vis du Gafi, sans doute incommodé par le refus de l'Algérie de s'embarquer dans l'entreprise de guerre contre le Yémen. Selon le journal *Mekka* qui avait rapporté l'information, le ministère saoudien

des Affaires étrangères avait alors instruit les ministères de l'Industrie et du Commerce et le Conseil de la monnaie de son pays leur demandant de faire preuve de *"plus de vigilance"* dans leurs transactions financières avec onze pays, dont l'Algérie, afin de *"parer aux risques d'implication dans des affaires de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme"*. Interpellé quelques jours plus tard par la presse nationale, le chef de la diplomatie algérienne, Ramtane Lamamra avait qualifié alors ce qui commençait à devenir un sujet de polémique de *"tempête dans un verre d'eau sans fondement aucun". "L'Algérie avait actualisé ses lois et informé les parties concernées"*, avait diplomatiquement répondu à la presse Ramtane Lamamra pour ne pas froisser le gouvernement saoudien. Aujourd'hui, le Gafi prend acte de cette actualisation.

KARIM K.

النهار الجزائرية

2015/10/26

كانـوا يدّخرونهـا في بيوتـهم وأودعـوها حساباتهم في أوت وسبتمـبر 2015

40 ألـف مليـار مـن أمـوال أصحـاب «الشكـارة» دخلت البنوك في شهرين فقـط!

■ وزير المالية لـ«النهار»: «حجم إيداع هذه السنة ارتفع بنسبة 100 مقارنة بالسنة الماضية»
■ العمليـة مرشحـة للارتفـاع مع نهايـة السنـة الجاريـة

أودع رجال المال والأعمال بالجزائر حوالي 40 ألف مليار سنتيم بحساباتهم في البنوك خلال شهرين فقط من إطلاق حملة «حطو أموالكم في البنوك»، وهو ما يعد ارتفاعا بنسبة 100 من المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. أفاد مصدر مسؤول بوزارة المالية لـ«النهار»، بأن الأرقـام الأوليـة الخاصـة بـرقـم إيـداعـات الجزائريين «الخواص» لأموالهم في المؤسسات البنكية خلال الشهرين الماضيين، تؤكد ارتفاع القيمة بنسبة مائة ٪ من حجم الادخار مقارنة بنفس المدة من السنة الماضية، مشيرا إلى أن عددا من الآليات التي تم استحداثها مؤخرا كانت وراء هذه النسبة المرشحة للارتفاع أكثر مع نهاية السنة الجارية، وهو ما كانت الحكومة قد خططت له منذ إقرارها لجملة التسهيلات المالية والقانونية لإيداع الأموال في البنوك. وحسب ذات المصـدر، فـإن المبـلـغ الـذي تم إيـداعـه خـلال شهري أوت وسبتمبر فقط قد قارب 400 مليار دينار أو ما يعادل 40 ألف مليار سنتيم خلال شهرين فقط، وهو ما يعد رقما كبيرا مقارنة بالأموال التي تم إيداعها في أوت وسبتمبر من 2014، والتي تقل عن هذا الرقم بكثير جدا، مضيفا أن احتمال ارتفاع الرقم أكثر في حال استمرت نفس الديناميكية في عملية إيداع الأموال في البنوك وارد. وتعرف 40 ألف مليار سنتيم التي تم إيداعها من أموال الخواص، بأموال «الشكارة» التي كان يختزنها المواطنون من رجـال المال والأعـمـال في بيوتهم من دون التصـريـح بها عند مصالح الضرائب، وتجنبا كذلك للمساءلات القانونية التي كانت تتم حول «من أين لك هذا»، إلى أن دعت الحكومة بصفة رسمية جميع المواطنين ومدخري الأموال في بيوتهم إلى إيداعها في البنوك دون المرور على الإجـراءات الـقـانـونـيـة الـسـابـقـة، وذلك قصد اسـتـعـادة السـيـولـة الـنـقـدية وتجنب أي انهيار اقتصادي ومالي قد يمس بالبلاد على خلفية تراجع أسعار النفط في السوق العالمية. وكان الـوزيـر الأول عبـد المالك سـلال قـد انتقد في لقاءات عديدة مع المتعاملين الإقتصاديين، قيام بعض المواطنين بتخزين أموالهم في البيوت أو ما يـعـرف بـ«الشـكـارة»، والـتـي حـاول مـن خـلال مجموعة من الإجراءات القضاء عليها على غرار إجراء منع التعامل نقدا أو عن طريق الشكارة واللجوء إلى التعامل بالصكوك البنكية.

بلال كباش

LIBERTE

28/10/2015

VERS DE NOUVELLES AUGMENTATIONS DES PRIX

PROCESSUS DE GLISSEMENTS SUCCESSIFS DE LA MONNAIE NATIONALE

Pressions sur le pouvoir d'achat des ménages

La dévaluation du dinar, la contraction de nos ressources extérieures, le déficit de la balance commerciale et celle des paiements, l'augmentation de la dette publique intérieure, le taux d'inflation qui frise les 6%, autant de facteurs qui suscitent des interrogations et des inquiétudes au sein de l'opinion publique nationale

Tout ces options ont été anticipées par les experts et spécialistes financiers et monétaires au moment où nos recettes d'exportation étaient substantielles avec un prix du baril moyen de 110 dollars. Les pouvoirs publics n'en n'ont pas tenu compte. Ils ont fait le choix, à travers les plans de développement successifs, d'investir massivement nos ressources dans des programmes de réalisation des infrastructures de base et d'équipements, tout en lâchant la bride aux lobbys de l'import-import avec une enveloppe des importations qui frisait les 65 milliards de dollars/an. Aujourd'hui ça n'est plus le cas et toutes ces options, hormis l'investissement des entreprises algériennes à l'étranger, ne sont plus envisageables, compte tenu de la chute des cours du pétrole et de la contraction de nos recettes extérieures (-de 45%). Pour rappel, et pour mieux appréhender les inquiétantes dérives du dinar ainsi que l'opacité qui *"enveloppe"* la stratégie de la politique des changes, notamment la question de la convertibilité du dinar, qui a fait l'objet de controverse entre spécialistes, Ouyahia, chef de gouvernement à l'époque, avait tranché le débat avec un niet catégorique, arguant du risque de fuite de capitaux à large échelle et de l'impact sur le financement des programmes de développement économiques et sociaux. Concomitamment, se posait la question de la création de fonds souverains.

Les institutions financières nationales dont la Banque d'Algérie, de même que les décideurs politiques, ont marqué leur réticence et se sont fortement opposés à cette option. Pourtant, Abdelatif Benachenhou, ancien ministre des Finances, était un fervent défenseur de l'option de création de fonds souverains. Car, estimait-il, *"20% de nos réserves de change suffisaient pour lancer un fonds d'investissement souverain"*. Mais il faut recontextualiser sa pensée ? Nous n'étions pas dans une situation de chute des cours des hydrocarbures. En revanche, son successeur et actuel conseiller à la Présidence, en l'occurrence Abdelkrim Djoudi, pensait qu'*"une telle option est une décision économique et une question de prise de risque, et qu'il serait plus judicieux de consacrer ce pactole au financement des grands projets"*. Par ailleurs, quelles que soient les interprétations des uns et des autres de la décision, la BA d'encadrement et d'anticipation quant aux éventuelles dérives d'une autorisation tous azimuts de transfert de capitaux vers l'étranger liés aux investissements des opérateurs économiques nationaux qui souhaitent invertir en dehors de l'Algérie ; d'autant que notre pays, selon le GAFI (Groupe d'action financière), est sur la liste des pays à *"risques de blanchiment d'argent"* ; ne semble

avoir porté tous ses fruits. In fine, l'Algérie est fortement menacée dans ses équilibres financiers et macroéconomiques structurels. En dépit des arguments avancés par la Banque d'Algérie dans ses dernières notes explicative dès 2013 de la *"dépréciation du dinar"*, et de l'Exécutif, qui affirmait que tout allait bien. La toute dernière dévaluation du dinar (moins de 25% de sa valeur par rapport à l'euro et le dollar), relance la polémique entre spécialistes, qui craignent le pire sur le pouvoir d'achat des catégories sociales les plus vulnérables et sur la stabilité sociopolitique du pays. Ils plaident pour une priorisation des programmes d'équipement ainsi qu'une rigueur dans les dépenses de fonctionnement et la réduction du train de vie de l'État. C'est bel et bien le mode de gouvernance qui est en cause. Et tout le monde sait les dérives auxquelles il a donné lieu. C'est pour cela que nous avons raté de précieuses opportunités au moment où nous avions les moyens. Mais il ne sert à rien de *"cacher le soleil avec le tamis"*. La dernière chute du dinar (un euro contre 180 DA sur le marché parallèle, 120 au change officiel), dans une dynamique de cause à effet, d'autant que la production nationale est en berne, s'est immédiatement traduite par une hausse des prix, notamment des produits importés, aggravant de fait le taux d'inflation. Ceux qui ont accumulé des fortunes, grâce à la complicité de certains secteurs de décideurs et à la fraude fiscale, rechignent à s'insérer dans le circuit formel, en dépit des garanties que leur assure l'Etat et préfèrent ruer sur le marché parallèle des devises. En vérité, Nous sommes dans une rupture totale de confiance entre les institutions de la République et les citoyens. Quant aux catégories les plus vulnérables, inquiètes, elles s'interrogent. Elles n'ont pas dit leur dernier mot.

A. H.

2015/10/29

فيما توبع مدير الوكالة وثلاثة موظفين بالإهمال

التماس 10 سنوات حبسا لأمين صندوق ببنك الجزائر الخارجي
اختلس 4 ملايير ونصف من أرصدة زبائن مغتربين

عالجت محكمة سيدي امحمد، أمس، قضية بنك الجزائر الخارجي وكالة زيغود يوسف، الذي تعرض إلى اختلاس أموال عمومية بالدينار ومختلف العملات الصعبة بلغت 4 ملايير سنتيم ونصف، من طرف 5 موظفيه على رأسهم مدير الوكالة لعهدة 2006–2012، الذي توبع بتهمة الإهمال المؤدي إلى ضياع أموال عمومية، رفقة رئيس مصلحة التجارة الخارجية ومكلف الدراسات والمكلف بالمراقبة، في حين بقي المتهم الرئيسي وهو أمين الصندوق في حالة فرار.

سهيلة. ز

تحريك الشكوى ضد المتهمين في قضية الحال كان عام 2013، عندما تقدم أحد زبائن البنك للاستفسار عن سبب النقص الذي عثر عليه في حسابه البنكي، لتتوالى الشكاوى من طرف الضحايا أغلبهم مغتربون مقيمون بالخارج تأسس منهم 11 شخصا والعدد مرشح للارتفاع، حيث تم اختلاس الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والأورو من أرصدة الضحايا، لتبلغ قيمة الثغرة المالية التي حددتها تقرير المفتشية بـ4 ملايير و600 مليون سنتيم، الأمر الذي جعل مدير الوكالة يبلغ المديرية الجهوية

بالمشاكل التي يتعرض إليها في مزاولة مهامه في نقص عدد الموظفين، حيث أن الوكالة أصبحت تسيّر من طرف 4 موظفين فقط، إضافة إلى حاجته إلى نظام إعلام آلي مؤمن، في الوقت التي اكتشفت فيه المفتشية وجود طرق احتيالية نفذت لاختلاس أموال الضحايا من بنك الجزائر الخارجي، والتي تمت عن طريق وثيقة سحب الأموال، وأمام هذه المعطيات، فقد حاول كل من مدير الوكالة ورئيس مصلحة التجارة الخارجية والمكلف بالدراسات، إلقاء اللوم على المديرية الجهوية الكائن مقرها بالحراش، لظروف العمل المتدهورة، في حين تغيب عن حضور جلسة المحاكمة المتهم «س.م» المكلف بالمراقبة، ليلتمس وكيل الجمهورية في حق المتهم الرئيسي أمين الصندوق عقوبة 10 سنوات حبسا نافذا، فيما التمس عقوبة عامين حبسا نافذا الباقي المتهمين غير الموقوفين.

2015/10/29

قاضي التحقيق بمحكمة سيدي امحمد يستجوب 9 إطارات ويكشف تجاوزات خطيرة

هكـذا حولـت ملايـير ترميـم قصـر الشعـب لبنـاء فيـلا وزيـر !

■ وزير الفلاحة السابق استفاد من ترميم فيلته بالمعالمة مقابل شقة لرئيس المشروع

برمج قاضي القطب الجزائي المتخصص بمحكمة سيدي امحمد، اليوم، أكبر فضيحة لتجاوزات خطيرة كشفتها تحقيقات الشرطة القضائية لأمن ولاية الجزائر في الصفقات المبرمة بين ولاية الجزائر لفائدة شركة SORE M الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة، هذه الأخيرة التي تعرضت إلى تبديد أموالها من طرف إطاراتها بتواطؤ مع المسؤول الأول لمشروع ترميم المعالم الثقافية منها قصر راحة الداي، قصر الشعب، الجامع الكبير، المسجد الجديد، دار الثقافة بوادي قريش، دار الصوف، مسجد بتشين بالقصبة ومعالم أخرى بعد إنجاز أشغال غير قانونية واستغلال السلع المقدرة حسب الخبرة بـ4 ملايين دينار الخاصة بترميم مسجد علي بتشين وعمال الشركة في ترميم فيلا الوالي المنتدب السابق لباب الوادي، مقابل استفادة رئيس المشروع من شقة بباب الوادي وغيرها من المشاريع الخارجة عن إطارها القانوني.

تحريك الدعوى القضائية من قبل المصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية الجزائر جاءت بشكوى من كهربائي متعاقد يدعى «ب.ي» مع شركة «سورام» الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية في قسنطينة بخصوص اختلاس أموال الشركة التي انطلقت من التلاعب الذي مس ميزانية عدة صفقات أبرمتها الشركة مع ولاية الجزائر من أجل ترميم المعالم الثقافية على مستوى الولاية من بينها صفقة بالتراضي بتاريخ 9 نوفمبر 1991 مع مدير ميزانية تسيير المعالم الأثرية لدى محافظة الجزائر لترميم الجامع الجديد بالقصبة، صفقة مع نفس صاحب المشروع لإنجاز القطب الثقافي في سيدي رمضان بلدية القصبة بتاريخ 22 ماي 2002، صفقة إنجاز المركز الثقافي بواد قريش بتاريخ22 أوت 2000، صفقة تهيئة قصر دار الصوف بتاريخ 28 ماي 2003، صفقة تهيئة مسجد علي بتشين بتاريخ 16 مارس 2002، قصر راحة الداي، قصر الشعب، فيلا لطفي وسوق علي عمار.

ترميم فيلا وزير الفلاحة والتنمية الريفية سابقا مقابل سكن اجتماعي

وكشفت التحقيقات التي باشرتها الشرطة القضائية بأمن ولاية الجزائر حسب الملف، أن إطارات الشركة المذكورة أسماؤهم في الملف من رئيس خلية القصبة المكلف بمتابعة الترميمات ومقاول وشقيقه والمدعوة «م.ز» مهندسة معمارية بخلية القصبة وموظفة بالخزينة الولائية، هذه الأخيرة التي كانت تساعد المدعو «ب.م» المسؤول الأول عن مشروع ترميم المعالم الثقافية على مستوى ولاية الجزائر العاصمة في تمرير مختلف الفواتير مقابل تهيئة شقتها الكائنة بشارع العربي بن مهيدي ومنزل والدتها، هؤلاء الإطارات تواطأوا مع المسؤول الأول في عملية تحويل استغلال هذه المشاريع من بينها استغلال 150 متر مربع من الرخام ذي النوع الرفيع في ترميم فيلا الوالي المنتدب السابق لدائرة باب الوادي سابقا المدعو «قاضي عبد القادر» وزير الفلاحة والتنمية الريفية سابقا الكائنة بعي المعالمة، والذي كان موجها لترميم مسجد علي بتشين بالقصبة، وهذا مقابل استفادته من مسكن اجتماعي، وهذا ما أجاب عليه الوالي المنتدب لدائرة باب الوادي السابق بأن المعلومة المتعلقة بالفاتورة التي تقدر قيمتها بـ 400.000.000 دج، أنه لم يتم تمريرها ولا أساس لهذه المعلومة من الصحة، مضيفا الشاكي أن رئيس المشروع استعان بعمال أحيلوا على التقاعد في تهيئة منزل ملك لأحد الخواص باستعمال عتاد وإمكانيات الشركة إلا أن رئيس الورشة العامل تحت مسؤولية رئيس المشروع أثناء تصريحه أمام الضبطية القضائية فقد أكد أن مسؤوله المباشر منح عتاد الشركة لأخذ الخواص ليستعمله في تهيئة الدائرة الإدارية لباب الوادي، من دون أن يسترجعه رغم أنه ملك للشركة. وكشف التحقيق تحويل رخام مسجد بتشين إلى فيلا الوالي، أما كميات البلاط التي انتزعت من أرضية الشقة وجهت لتهيئة المنازل المتضررة من زلزال 2003

.. ترميم فيلا لسفير جزائري ينحدر من مدينة قسنطينة

كما أجريت ترميمات وأشغال بفيلا تعود ملكيتها لزوجة سفير جزائري بحي الأبيار، أين توقفت فيها الأشغال بعد وفاة مدير الشركة المدعو «ب.ا» ليخلق مناصب شغل لفائدة شخصين من دون أن يقومان بأي عمل، ليتضح من خلال التحقيق أن عملية ترميم شقة المكلفة بأمانة خلية القصبة مقابل تمريرها لفاتورة بقيمة 3 ملايين دينار، ليفضح التحقيق أن عملية نقل آلة تسخين كبيرة و37 دلوا من الطلاء إلى فيلا المدير العام لشركة «سورام» بقسنطينة واستيلاء المدير العام للمؤسسة سورام على ثريات كبيرة الحجم كانت موجهة إلى جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة. وقد وجهت الشرطة القضائية لأمن ولاية الجزائر ملف الفضيحة التي اهتزت لها ولاية الجزائر في أكبر عملية ترميم للمعالم الأثرية بالعاصمة إلى قاضي التحقيق الغرفة السادسة بمحكمة سيدي امحمد الذي استجوب المتهمين «ب.م» و«ق.س» و«أ.م» و«ب.ع» و«ق.ع» و«ب.ا» و«م.ز» و«ب.ط» و«ب.غ» عن تهمة اختلاس وتبديد أموال عمومية وسوء استغلال الوظيفة ومراجعة ملحق مخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير وجنحة المشاركة في الاختلاس وتعيين خبير في إطار التحقيق مختص في المحاسبة العمومية للاطلاع على الوضعية المالية لمؤسسة شركة «سورام» للتأكد من المشاريع التي قامت بها المؤسسة في إطار إعادة ترميم المعالم الأثرية على مستوى ولاية الجزائر، إضافة إلى سماع ممثل شركة «سورام» حول الوقائع وممثل ولاية الجزائر اللذين تأسسا كأطراف مدنية وسماع الشهود حول واقعة نقلهم مواد البناء أو الطلاء أو الرخام إلى مساكن الخواص أو قيامهم بأشغال.

سهيلة . ز

2015/10/29

الشركة الصينية «شاينا جاو» قيدت شكوى تزوير بخصوص الصك] المقدّم للبنك

صاحب شركة كراء المعدّات بالوادي يصدر صكا بدون رصيد بمبلغ 29 مليار سنتيم لشركة صينية في الشراقة

أجّل قاضي الجنح بمجلس قضاء البليدة، النظر في ملف إيداع شركة صينية «شاينا جاو» المصنفة في المرتبة الثانية عالميا لرقم أعمالها والمختصة في البناء وتصفية المياه، المتواجد مقرها بالشراقة، لشكوى تزوير واستعمال المزور في صك ضد صاحب شركة جزائرية لكراء المعدات «م.أ» الكائن مقرها بالوادي، وهي الشكوى الموازية التي جاءت بعد تقديم هذا الأخير لشكوى رسمية أمام محكمة الشراقة، ضد الشركة الصينية لإصدارها صكا بدون رصيد عن المعاملة التي تمت بين الشركتين بمدينة الوادي، بلغت قيمتها حسب الصك 29 مليار سنتيم، والذي تم إرجاعه له من بنك BNP PARIPAS بالبليدة، ليجد نفسه بعدما كان ضحية متهما في قضية الحال أمام هيئة الدرجة الأولى بعقوبة عامين حبسا نافذا و500 مليون دج تعويض لفائدة الشركة.

صارة.ق

القضية بكل تفاصيلها وأطوارها تعود حسبما جاء على لسان دفاع صاحب الشركة الجزائرية لكراء المعدات «سيد أحمد دبي» لمعاملة تمت بدون إبرام أية اتفاقية أو سندات كتابية بين الشركة الصينية التي تعمل على مشروع بولاية الوادي وبين الشركة الجزائرية لكراء المعدات، وقد دام التعامل بين الشركتين طيلة سنتين من تواجدها بالولاية، ولتغطية حاجيات الشركة لاستكمال مشروعها الكبير بالمنطقة قام بإقتناء وكراء معدات أخرى من لدن ما يقارب 15 شخصا آخر، وبعد مرور سنتين من العمل تراكمت الديون فطلب صاحب الشركة الجزائرية لكراء المعدات

«م.أ» من مدير الشركة الصينية دفع المبالغ العالقة على ذمته، فحرّر له صكا بقيمة 29 مليار سنتيم، ولدى تقديمه للمخالصة من البنك المذكور سالفا تم إرجاعه له لعدم وجود الرصيد الكافي للشركة، مما جعله يودع شكوى أمام قاضي التحقيق بمحكمة الشراقة، عن تهمة إصدار صك بدون رصيد، وهي القضية التي حركتها النيابة وأبلغت فيها مدير الشركة الصينية «شاينا جاو»، الذي فور وصوله التبليغ قام باتخاذ إجراءات مغايرة لتقييده شكوى موازية أمام محكمة البليدة ضد صاحب الشركة الجزائرية، عن تهمة التزوير في وثيقة رسمية المتمثلة في الصك المدفوع لدى البنك، بدون أن يقدم الوثيقة المزوّرة للعدالة للإطلاع عليها وإجراء مضاهاة الخطوط، إن كان فعلا الصك مزورا، والذي قال بشأنه دفاع المتهم الحالي أن موكله وقع ضحية احتيال الشركة الصينية التي بعد تسلمها تبليغ حضور جلسة إصدار صك بدون رصيد سارعت لرفع شكوى التزوير لإبطالها، وهي الشكوى التي أوقفت القضية الجزائية المرفوعة أمام محكمة الشراقة، إلى غاية الفصل في قضية التزوير التي بموجبها تمت إدانة المتهم «م.أ» بعامين حبسا نافذا وهو الحكم المستأنف أمام مجلس البليدة، الذي تم تأجيل النطق في القضية للأسبوع المقبل.

2015/10/29

يحدث هذا في وضح النهار

وكالات سياحية تهرب الأموال إلى الخارج

الجزائر: جلال بوعاتي

في الوقت الذي تكثف الحكومة من حملاتها التحسيسية ضد تداعيات الأزمة المالية، التي دفعت بها إلى سن قوانين تقشفية، وترشيد النفقات، وتدعو المواطنين للانخراط في هذه السياسة الجديدة لمواجهة انهيار صادرات البترول وشح الإيرادات المتأتية منه، "يواصل بنك الجزائر ووزارة المالية غض الطرف عن قيام وكالات سياحية بتهريب الأموال إلى الخارج.

تحول هذه الوكالات الأموال بطريقة يعلمها بنك الجزائر ومصالح الجمارك بالمطارات والمراكز الحدودية البرية، لكن من دون معالجة هذه الوضعية المستمرة منذ سنوات طويلة. وتشير مصادر على علم بخبايا هذا الملف إلى أن "إدارة بنك الجزائر على اطلاع بهذه الوضعية، وأيضا وزارة المالية، لكنهما لم يتحركا طيلة السنوات الماضية، بالمقابل، ازدهر نشاط الوكالات وتضاعف عددها بشكل لافت للنظر.

وتؤكد ذات المصادر أن "السلطات العمومية مدركة بأن هذا النشاط وبشكله الحالي، أي غير المنظم، يحرم الخزينة العمومية، وعلى مدار عقود من الزمن، من عائدات جبائية معتبرة". وفي اتصال معها، اعترفت النقابة الوطنية للوكالات السياحية بهذه الوضعية غير القانونية للنشاط. وقال نائب رئيس النقابة، إلياس سنوسي، إن هذه الأخيرة تطالب منذ 2008 بنك الجزائر ووزارة المالية بإدخال تعديلات على قانون النقد والقرض، لكن دون جدوى. وأضاف ذات المسؤول النقابي أن الأغلبية الساحقة من الوكالات السياحية، وعددها 1800 وكالة، "لا تنشط في مجال تسفير أو استقبال السياح، ويقتصر عملها في بيع تذاكر شركات الطيران فقط"، والسبب، حسبه، هو "المنع القانوني لتحويل الأموال إلى الخارج"

ويذكر سنوسي أن المرة الوحيدة التي فتح فيها هذا الملف "كان في عهد وزير السياحة السابق اسماعيل ميمون، الذي كانت لديه الشجاعة ليعد تقريرا حول هذه القضية ويرفعه للجهات المعنية، وبالفعل تم تشكيل لجنة ضمت ممثلي الوكالات السياحية وبنك الجزائر ووزارة المالية (مصالح الضرائب)"، مضيفا أن "الهدف من تلك الاجتماعات كان إعادة النظر في قانون النقد والقرض، لكن ممثل بنك الجزائر أجاب بالرفض وبأنه لا يمول الاستجمام للمواطنين والأولوية للاحتياجات الأساسية .

ويكفي لمزاولة مهنة الوكيل السياحي الحصول على رخصة من وزارة السياحة، ويكفي لتدشين النشاط بشكل مباشر التعاقد مع عملاء أجانب من أجل استقبال السياح الجزائريين، على شاكلة ما يحصل خلال مواسم العمرة، والسفريات السياحية خلال فترة العطل وخارجها. وما يثير الاستغراب في هذه العملية، أن أكثرية السياح الجزائريين يجهلون أن المبالغ المالية التي يدفعونها إلى الوكيل السياحي تغادر التراب الوطني باتجاه الوكيل الأجنبي، بطريقة ليست قانونية، أو بالأحرى بطريقة لم يعالجها قانون النقد والقرض، فيقوم الوكيل الجزائري بنقل الأموال إلى الخارج من خلال تقسيمها على السياح بقيمة لا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به وهو 7 آلاف أورو، ليسترجعها منهم على متن الطائرة أو بعد دخول أراضي البلد المقصود.

وهناك طريقة ثانية يلجأ إليه العديد من الوكلاء لتفادي نقل مبالغ مالية نقدا، وهو صب الأموال في حساب بنكي بالعملة الصعبة، والقيام بعمليات دفع حجوزات السياح في الفنادق بواسطة بطاقة الاعتماد. وتغض السلطات العمومية، وفي مقدمتها مصالح الجمارك، الطرف عن هذه الممارسات المخالفة للقانون خلال فترة العمرة، التي يؤدي مناسكها ما لا يقل عن 250 ألف جزائري سنوي.